TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net
Tikrit Journal for Political Science

السياسة التركية تجاه شرق المتوسط: دراسة في الفرص والتحديات

Turkish policy towards the eastern Mediterranean: a study in opportunities and challenges

Assist.lecture. Waleed Jarjees Esayed

م.م وليد جرجيس إسعيد (*)

وزارة التربية /المديرية العامة لتربية صلاح الدين

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received:28/2/2022
- Accepted:24/3/2022
- Available online :31/3/2022

Keywords:
- Turkey
- Eastern Mediterranean
- Turkish interests
- Turkish politics

Abstract: The eastern Mediterranean has emerged more than before since 2010, driven by the large estimates of natural gas reserves in this region, and since this region constitutes a permanent point of conflict between the major powers overlooking it - notably Turkey and Greece - these natural resources have ignited tension In the region again, and brought to the fore many historical contracts that the victorious countries established in the First World War and related to sharing the legacy of the lost Ottoman Empire in that war, and these events prompted the Turkish decision-maker to try to establish its rights there according to a Turkish vision that serves its interests primarily .

Turkey has many political, economic and military opportunities in this region, driven by its strategic importance, and its military superiority over most of the countries surrounding this region, in addition to an effective foreign policy and deep-rooted relations with many global powers, on the one hand; On the other hand, the magnitude of the challenges facing this region increases with the increasing influence of world powers and their aspiration for economic and strategic gains in the eastern Mediterranean, and this raises the level of the region's importance from regional to global importance.

(*)Corresponding Author: Assist.lecture. Waleed Jarjees Esayed, E-Mail: waleedjajees@gmail.com, Tel:, GENERAL DIRECTORATE OF EDUCATION OF SALADEN.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 28\2\2022
القبول:24\3\2022
النشر :31\03\2022

الكلمات المفتاحية:
– تركيا.
– شرق المتوسط.
– المصالح التركية.
– السياسة التركية.

الخلاصة: برزت منطقة شرق المتوسط بصورة أكبر من ذي قبل منذ عام ٢٠١٠ مدفوعة بالتقديرات الكبيرة لمخزونات الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، ولمّا كانت هذه المنطقة تشكل نقطة صراع دائمة بين القوى الرئيسية المطلة عليها –لا سميا تركيا واليونان، فإن هذه الثروات الطبيعية قد أشعلت فتيل التوتر في المنطقة من جديد، وبعثت الى الواجهة العديد من العقد التاريخية التي أسست لها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والمتعلقة بتقاسم تركة الدولة العثمانية الخاسرة في تلك الحرب، وقد دفعت هذه الأحداث صانع القرار التركي الى محاولة تثبيت حقوقها هناك وفق رؤية تركيّة تخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

تمتلك تركيا العديد من الفرص السياسية والاقتصادية والعسكرية في هذه المنطقة، مدفوعة بالأهمية الاستراتيجية لها، وتفوقها العسكري على معظم الدول المحيطة بهذا الإقليم، الى جانب سياسة خارجية فعالة وعلاقات متأصلة مع العديد من القوى العالمية، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية فإن حجم التحديات التي تواجهها في هذه المنطقة يزداد بازدياد نفوذ القوى العالمية وتطلعها الى مكاسب اقتصادية واستراتيجية في شرق المتوسط، وهذا ما يرفع مستوى أهمية المنطقة من الأهمية الإقليمية الى الأهمية العالمية.

المقدمة:

تظهر العديد من المؤشرات السياسية والعسكرية والاقتصادية الدور البارز الذي تقوم به تركيا في المنطقة، والمتتبع للدور التركي الجديد في محيطها الإقليمي يلاحظ بشكل واضح عدم تواني الرئاسة التركية باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في سبيل تحقيق مصالحها الاستراتيجية، وهو ما بدا واضحاً في الحملات العسكرية في سوريا وعلى الحدود العراقية التركية وفي ليبيا، باستخدام قواتها بشكل مباشر أو باستخدام وكلائها هناك.

ولمّا كانت منطقة شرق المتوسط تشكل منفذاً استراتيجياً مهماً لتركيا وتمتلك تحت مياهها كميات هائلة من النفط والغاز، فقد أصبح لزاماً على صانع القرار التركي التحرك بجدية باتجاه تأمين مصالحه هناك، لا سيما اذا ما علمنا أن مخرجات اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لا تُقر بأية حقوق تركيا في مياه شرق المتوسط بحسب رؤية الدول المطلة على هذه المنطقة والموقعة على هذه الاتفاقية خلافاً لتركيا، وذلك ما يقود تلك المنطقة الى تصدّر قائمة المناطق الأكثر توتراً على المستوى الإقليمي. يحاول هذا البحث استعراض أهمية منقطة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتبيان مدى ارتباطها بالمصالح التركية وتأثيرها في كل استراتيجية شاملة تحاول تركيا تحقيقها، ذلك الى جانب استعراض أهم الفرص والتحديات التي تواجهه في سبيل تحقيق ذلك.

الأهمية: تبرز أهمية هذا البحث بالنظر الى أهمية المنطقة التي يتناولها وتأثيرها في العديد من العلاقات الدولية المتشابكة في المنطقة، ثم من أهمية السياسة الخارجية التركية وتأثيرها في دول المنطقة ككل، مدفوعة باستراتيجيتها القائمة على الدفاع عن مصالحها الحيوية أينما وجدت.

الإشكالية: نظراً للأهمية التي توليها الحكومة التركية لمنطقة شرق المتوسط فإن الإشكالية تقوم على معرفة مدى تأثر السياسة الخارجية التركية بمصالحها في منطقة شرق المتوسط، وكيف يمكنها المواءمة بين علاقاتها مع دول المنطقة والحفاظ على مصالحها الحيوية هناك.

وتحاول ان تجيب عن الأسئلة التالية:

١. ما هي أهمية منطقة شرق المتوسط بالنسبة لتركيا؟
٢. ما هي الفرص التي تملكها تركيا لتحقيق مصالحها في المنطقة؟
٣. ما هي ابرز تحديات التي تواجه تركيا في سبيل تحقيق مصالحها في منطقة شرق المتوسط؟

الفرضية: يقوم البحث على فرضية مفادها: للمصالح التركيّة في منطقة شرق المتوسط تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية وعلى طبيعة علاقاتها الثنائية بدول المنطقة، ولها تأثير بالغ على رسم استراتيجيتها الإقليمية، وهي تحاول استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لأجل تحقيق أهدافها في المنطقة.

حدود البحث: للبحث حدود زمانية ومكانية؛ فحدوده الزمانية تنطلق من سنة ٢٠١٠ وبداية اكتشافات مصادر الطاقة في شرق المتوسط، وحدوده المكانية هي منطقة شرق المتوسط وما يدور حولها من تفاعلات دولية.

الهيكلية:لغرض اثبات فرضية البحث فقد تم تقسيمه الى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: أهمية منطقة شرق المتوسط ومصالح تركيا الحيوية فيها.
- المبحث الثاني: سياسة تركيا في شرق المتوسط: الفرص والتحديات.

المبحث الأول: أهمية منطقة شرق المتوسط ومصالح تركيا الحيوية فيها

مرت الدولة التركية بتحولات كبيرة على المستويات التنموية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية منذ تولّي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ بعد ولادته من رحم حزب الفضيلة الإسلامي بعام واحد، عملت هذه التحولات على خلق تصور استراتيجي لدى صانع القرار هناك للمصالح التركية الحيوية على المستوى الإقليمي، لا سيما تلك المتعلقة منها بالمجالات الحيوية والمناطق الاستراتيجية وتأمين مصادر الطاقة. ولا شك فإن هذه الرؤيا قد انطلقت من مجموعة من المصالح الحيوية والأهمية الاستراتيجية لتلك المناطق، وتشكل منطقة شرق المتوسط أولوية استراتيجية لصانع القرار التركي لما تمتلكه من مزايا استراتيجية وثروات طبيعية وموقع جغرافي متميز.

وقد شكل اكتشاف الثروات الطبيعية في المنطقة محوراً للتعاون والتنافس –وربما الصراع– في آن واحد، وفرضت تأثيراتها على أجندة أمن الطاقة الإقليمي في السنوات العشر الماضية، كما منحت بريق أمل لبلدان المنطقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لحاجتها لمصادر الطاقة الى جانب احتمالية تحولها الى بلدان مصدّرة في المستقبل. ورغم أن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط الذي ضم كل من (قبرص ومصر واليونان و(إسرائيل) وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية) قد وضع أسساً لإطار إقليمي للتعاون في مجال صناعة الغاز الطبيعي؛ الّا أن عدم مشاركة تركيا في هذا المنتدى –أو استبعادها منه– يطرح عدّة تساؤلات حول إمكانية تحقيق أهدافه في ظل قوة تركيا وعدم تخليها عن مشاريعها الاستراتيجية في هذه المنطقة[١][٢].

المطلب الأول: منطقة شرق المتوسط: المجال الجغرافي والأهمية الاقتصادية

يقع البحر المتوسط بين دائرتي عرض ٢٧ و٤٧ وبين خطّي طول ١٠ غرباً و٣٧ شرقاً، ويتوسط قارات العالم القديم، ويتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والمحيط الهندي عبر قناة السويس عن طريق البحر الأحمر، ويرتبط بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر الدردنيل

(١)توماس كوزما، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ١٣ نيسان ٢٠٢٠، في:

https://trendsresearch.org/ar/insight/ (06/07/2020)

(٢)اخلاص قاسم نافل، " التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط"، **مجلة دراسات سياسية واستراتيجية**، العدد٤٢ (بغداد: ٢٠٢١)، ص ١١١.

والبسفور، وتبلغ مساحته الإجمالية ٢,٥١٠,٠٠٠ كم٢، ويبلغ اقصى طول له ٣,٥٤٠ كم بين مضيق جبل طارق والاسكندرونة في تركيا، واقصى عرض له ١,٦٠٠ كم بين كرواتيا وليبيا(١).

وتعود تسمية البحر المتوسط الى توسطه بين قارات العالم القديم؛ آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو صلة الوصل بين هذه المستوطنات، وقد ساعد مناخه المناسب للحياة على قيام المستوطنات البشرية الأولى والحضارات العمرانية بالقرب من شواطئه، وحظي على مدار التاريخ بأهمية بالغة في مجال النقل البحري لا سيما بعد شق قناة السويس عام ١٨٦٩(٢).

شكل البحر الأبيض المتوسط منطقة ازدهار حضاري على طول تاريخه، فقد ازدهرت الحضارات القديمة على شواطئه، كما شجع المناخ المعتدل على الاستيطان البشري، وساعد هدوء مياه البحر والرياح المستقرة نسبياً على إمكانية الملاحة هناك، فضلاً عن وفرة الموانئ الطبيعية على شواطئه(٣).

وتحتل منطقة شرق المتوسط الأهمية الأكبر في هذا المسطح المائي، إذ انها شكلت على مدى قرون طويلة منطقة توازن دولي، وكان للتطورات السياسية المتلاحقة في محيطها تأثير بارز على كثير من الأحداث الدولية. تحيط بهذه المنطقة إحدى عشرة دولة هي: تركيا وقبرص واليونان وإيطاليا وسوريا ولبنان و(إسرائيل) والأردن وفلسطين ومصر وليبيا، وتشير الغالبية العظمى من النماذج الجيوبوليتيكية لنظريات ماكيندر وسبايكمان وماهان الى أهمية البحر الأبيض المتوسط، وتأثيره في الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي(٤).

وتبرز أهمية أخرى للمنطقة، إذ تعد بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو والمنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة، وما يشغل الحلف بصورة أكثر دقة في الخلافات القائمة هناك هو انها خلافات بين عضوين من أعضاء الحلف؛ تركيا واليونان، ذلك فضلاً عن ان الصراعات الدائرة

(١)هاشم كاظم صبحي، "الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر المتوسط – دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة أبحاث ميسان**، العدد١٢ (ميسان:٢٠١٠)، ص١٩٥-١٩٦.

(٢)كريم مطر حمزه الزبيدي ونعمة إسماعيل مخلف، **البحر المتوسط والصراعات الإقليمية** (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٨)، ص١٣.

(٣)هاشم كاظم صبحي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(٤)خالد فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق المتوسط؟** (اسطنبول: الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٢١)، ص٥.

هناك تجتذب اهتمام الدول المحيطة بهذا الإقليم، سواء المطلة بشكل مباشر أو المتأثرة بأحداثه، وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا واسبانيا[١].

وتعد منطقة شرق المتوسط مجالاً حيوياً للتجارة البحرية بنسبة ٣٠% من مجموع هذه التجارة عالمياً، كما ترتبط بأبرز ممرات عبور مصادر الطاقة من الشرق الأوسط باتجاه دول الاتحاد الأوروبي بواقع يقدّر ب ٣٥% للغاز الطبيعي و ٥٠% للنفط، وتمثل في ذات الوقت مركزاً للدعم الأمني ضد التهديدات الإرهابية العابرة باتجاه الدول الأوروبية، وتبرز الأهمية الأكبر للمنطقة في السنوات العشر الأخيرة في اكتشاف كميات كبيرة من الثروات الطبيعية وفقاً لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية التي أصدرت تعميمات في آذار ٢٠١٠ تقول بأن حوض بلاد الشام بالتحديد، والتي تشمل الأجزاء البحرية لغزّة و(إسرائيل) ولبنان وسوريا وقبرص يمكن أن تحتوي على نحو ٣.٤ مليار متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج و ١.٧ مليار برميل من النفط، كما أصدرت في أيار ٢٠١٠ تقييماً يتعلق بحوض دلتا النيل قبالة السواحل المصرية على البحر المتوسط يقدّر وجود ٦.٣٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي غير المكتشف، و٧.٦ مليار برميل من النفط. وبالفعل فقد قدرت موارد حقل (ظهر) الذي اكتشف عام ٢٠١٥ في المنطقة الاقتصادية المصرية بنحو ٣٠ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وسبقه حقلي (غارا) و(ليفيفيان) في (إسرائيل) بموارد تقدّر بنحو ٣٠ ترليون قدم مكعب، هذا فيما تمتلك قبرص موارد غازية تقدر بنحو ١٠ ترليون قدم مكعب[٢].

ومما زاد من أهمية الموقع الجيواستراتيجي لمكنونات الغاز المكتشفة في المنطقة هو احتواؤها على شبكة واسعة وكثيفة –في جزئها الجنوبي بالتحديد– لخطوط نقل انابيب النفط والغاز الطبيعي القادمة من الجزء الاسيوي من الوطن العربي وشمال إفريقيا متجهة الى السوق الأوروبية وبالتالي قربها من الموانئ الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط التي تحتل مكانة عالمية على المستوى الاقتصادي[٣]، ويبين الجدول التالي أبرز حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسط:

(١)هاشم كاظم صبحي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

(٢)علاء جمعة، التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٠، في:

https://trendsresearch.org/ar/insight/ (01/07/2021)

(٣)بشرى عبد الكاظم عبيد، تفعيل دور الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)، **مجلة حمورابي**، العدد ٣٨ (بابل: ٢٠٢١)، ص١٥٠.

جدول رقم (١)

أبرز حقوق الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط

حقل الغاز	الدولة	سنة الاكتشاف	الاحتياطات المقدّرة (مليار متر مكعب)
تمار جنوب غرب	**إسرائيل**	**٢٠٠٩**	**٣١٨**
ليفياثان	**إسرائيل**	**٢٠١٠**	**٦٠٥**
أفروديت	**قبرص**	**٢٠١١**	**١٢٩**
ظُهر	**مصر**	**٢٠١٥**	**٨٥٠**
كاليبسو	**قبرص**	**٢٠١٨**	**٢٣٠-١٧٠**
غلوكوس	**قبرص**	**٢٠١٩**	**٢٢٧-١٤٢**

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- **New technologies for Eastern Mediterranean offshore gas exploration**, STUDY: Panel for the Future of Science and Technology (Brussels: European Parliamentary Research Service, 2019)

ومع تنامي التنافس العالمي على الغاز الطبيعي فقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية جيوسياسية كبيرة، إذ تشير التوقعات الى تنامي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك مدفوع بتزايد اعتماد الدول على الغاز الطبيعي كبديل عن النفط بفعل الاستجابة لدعوات خفض الانبعاثات الكربونية، واذا اضفنا الى ذلك قرب منطقة شرق المتوسط من الأسواق الرئيسية لدول الاتحاد الأوروبي ومحاولة هذه الدول تقليل اعتمادها على واردات الغاز القادمة من روسيا يتبين الأهمية الكبيرة اقتصادياً وسياسياً لهذه المنطقة، وتفسر أسباب الخلافات الكبيرة حول تقاسم مناطقها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية[١].

وتبين الخارطة منطقة شرق المتوسط وأبرز الخلافات السياسية حول مناطقها الاقتصادية:

خارطة رقم (١)

منطقة شرق المتوسط وأبرز الخلافات السياسية حول مناطقها الاقتصادية

(١)خالد فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق المتوسط؟**، مصدر سبق ذكره، ص٥.

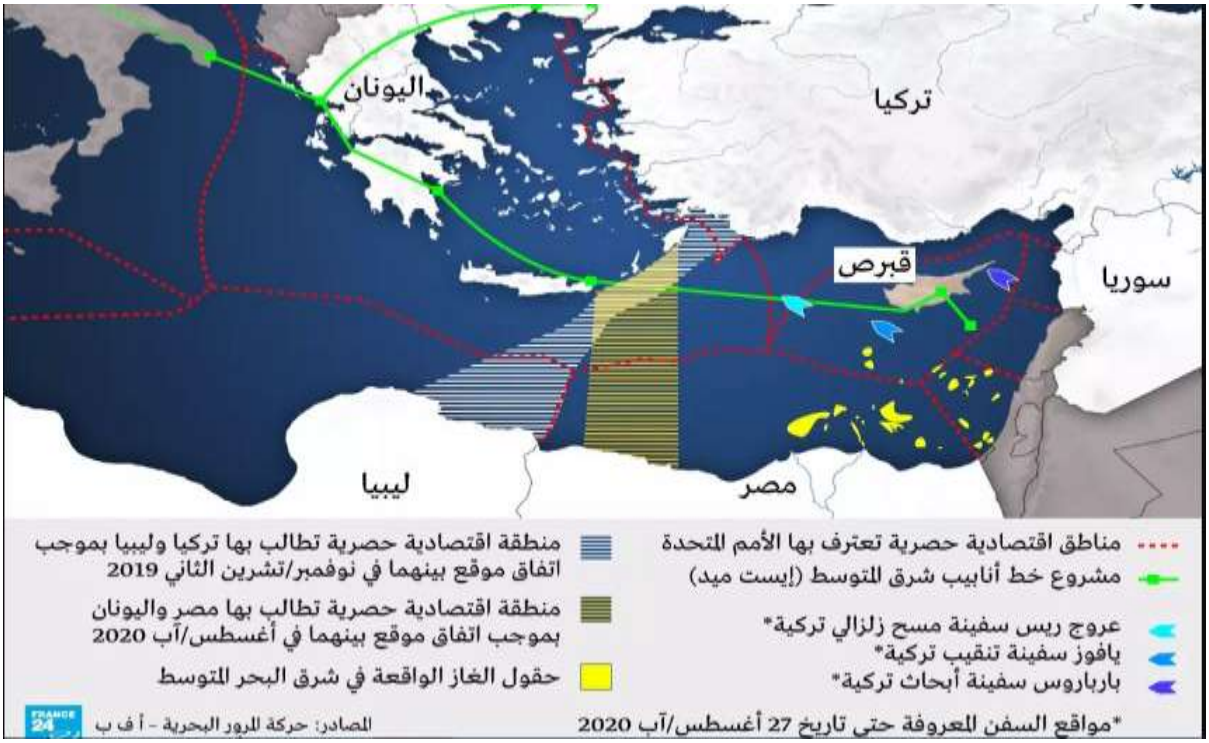

المصدر: موقع France 24، متاح على الرابط:

https://tinyurl.com/26apn8xb (31/07/2020)

المطلب الثاني: أهمية المنطقة بالنسبة لتركيا وطبيعة توجهاتها السياسية

لطالما كان اهتمام تركيا تاريخياً بمجالاتها الحيوية في البحار المحيطة بها كبيراً الى غاية رسم استراتيجيات خاصة بتوسيع نفوذها البحري وتقوية أساطيلها العسكرية، وربما كانت مرحلة الانكفاء على الداخل التركي تعد استثناءً من قاعدة عامة في السياسة التركية تتمثل ببسط نفوذه على المسطحات المائية المحيطة بها. وقبل التطرق الى طبيعة سياستها الخارجية تجاه منطقة شرق المتوسط لا بد من الإشارة الى أهمية هذه المنطقة بالنسبة لتركيا.

اولاً: أهمية شرق المتوسط بالنسبة لتركيا

يبلغ طول السواحل التركية على البحر الأبيض المتوسط حوالي ١٦٠٠ كم، وتأتي الأهمية الأبرز للمجال البحري التركي بإطلالته على شرق المتوسط، هذه المنطقة التي تزايدت حدّة التوترات فيها منذ اكتشاف مخزونات النفط والغاز الطبيعي هناك، ذلك فضلاً عن الإرث التأريخي للصراعات بين القوى المطلة عليها لا سيما تركيا واليونان والتي نتج بعضها عن محاولة تركيا تصحيح أوضاع تاريخية سابقة نتجت عن خسارتها في الحرب العالمية الأولى.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ ومحاولته احياء نفوذ تركيا بوصفها قوة إقليمية مؤثرة والتمهيد لبروز دورها في المنطقة وقيادته لتحقيق تقدم اقتصادي بمعدلات نمو كبيرة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٧، ذلك ما فرض تنافساً كبيراً في منطقة تعد الأبرز ضمن استراتيجيات عدّة دول إقليمية ودولية.

ويبين الجدول التالي حجم الطلب التركي على الغاز الطبيعي (من ٢٠٠٢ الى ٢٠٢٠):

جدول رقم (٢)

حجم الطلب التركي على الغاز الطبيعي على مدار المدة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٢٠ (مليار متر مكعب)[٢]

العام	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠
حجم الطلب: (مليار متر مكعب)	١٧.٥٨٨	٢٢.٤٤٣	٣١.١٨٣	٣٦.٦٤٥	٣٨.١٢٧	٤٥.٢٥٤	٤٨.٧٢٦	٤٦.٤٥٣	٤٩.٧١٤	٤٧.٨٩٢

- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Turkey Energy Information, Enerdata, in:

https://www.enerdata.net/estore/energy-market/turkey.html (23/07/2020)

والملاحظ على ارقام هذا الجدول هو الزيادة النسبية في حجم الواردات من الغاز الطبيعي باستثناء بعض السنوات التي ربما قلت فيها الواردات بحكم الركود الاقتصادي، غير أن المؤشر دائماً ما يشير الى تزايد حجم الطلب المحلي للغاز الطبيعي.

أما عن ابرز الدول التي المصدرة للغاز الطبيعي الى تركيا فتأتي في مقدمتها روسيا وايران.

ويبين الجدول التالي أبرز الدول المصدرة للغاز الطبيعي لتركيا لعام ٢٠١٨:

جدول رقم (٣)

أبرز الدول المصدرة للغاز الطبيعي لتركيا لعام ٢٠١٨

روسيا		ايران		أذربيجان		الجزائر		نيجيريا		بلدان أخرى	
الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)	الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)	الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)	الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)	الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)	الحصة (%)	الحجم (مليار م٣)
46.95	23.64	15.61	7.863	14.95	7.527	8.98	4.521	3.31	1.668	10.21	5.140

– الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

توماس كوزما، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ١٣ نيسان ٢٠٢٠، في:

https://trendsresearch.org/ar/insight/ (06/07/2020)

أن تصدّر روسيا وايران لقائمة الدول المصدرة للغاز الى تركيا بنسبة ٥٤.٤٧٧% يفرض على تركيا التحرك بجدية باتجاه تنمية مصادرها وثرواتها من الغاز الطبيعي، لا سيما وان الدولتين تمثلان القوى الأبرز للتنافس مع تركيا على المكانة الإقليمية في المنطقة.

إن أهمية الأسباب السياسية والاستراتيجية لا تبدو قوية بشكل كبير إذا ما قورنت بالمنطلقات الاقتصادية لاهتمام تركيا بمنطقة شرق المتوسط، وبصورة أدق فإن هذه الأهمية تنطلق من الاهتمام التركي بالغاز الطبيعي واهميته للصناعات التركية والتكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه المنطلقات بـ:(١)

١. تلبية الطلب المحلي من واردات الغاز الطبيعي.
٢. تنويع هيكل امداداتها وموازنة الهيمنة الروسية على أسواق الغاز في المنطقة.
٣. زيادة اندماجها في بنية أمن الطاقة الإقليمي عن طريق دورها بوصفها معبراً للطاقة ومحوراً مستقبلياً لتأمين امدادات أوروبا.

وهناك أربعة أسباب تفرض على تركيا الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط وتجعل لها أولوية في جميع استراتيجياتها الخارجية:(٢)

(١)توماس كوزما، مصدر سبق ذكره.
(٢)إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا، موقع ترك بريس، ١٨ أيار ٢٠١٩، في:
https://www.turkpress.co/node/61207 (01/07/2021)

١. تركيا هي بلد مستورد لمصادر الطاقة، وتعتمد في ذلك –بشكل رئيسي– على روسيا وايران وأذربيجان، وبلغت وارداتها في عام ٢٠١٩ ما يقارب ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي تلبيةً لاحتياجات أسواقها المحلية. وتجاوزت كلفة وارداتها من الهيدروكربونات ٤٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨، وهو ما سبب ضغطاً كبيراً على ميزانيتها، واذا ما اضيف اليه هبوط قيمة الليرة التركية فذلك ما يشكل عبئاً اضافياً على الاقتصاد التركي ويستوجب التحرك باتجاه هذه المنطقة الغنية بالموارد.
٢. تسعى الدول المطلّة على هذه المنطقة الى بناء تحالفات اقتصادية وسياسية في محاولة واضحة لعزل تركيا عن المنطقة وفق حسابات إستراتيجية معقدّة، فلا يخفى سعي كل من اليونان وقبرص و(إسرائيل) ومصر الى تشكيل تحالفات ومنتديات رسمية لتقاسم النفوذ الاقتصادي في المنطقة، وهذا ما يستوجب التحرك التركي المباشر هناك.
٣. تمثل تركيا طريقاً رئيسياً لعبور مصادر الطاقة الى القارة الأوروبية من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وسيطرة الدول المحيطة بشرق المتوسط على النفط والغاز المكتشف هناك سيقلل بلا شك أهمية تركيا في هذا المجال.
٤. تعد منطقة شرق المتوسط واجهة استراتيجية لتركيا قدر تعلّق الامر بأمنها القومي، فقد كانت مسرحاً للعديد من الأنشطة العسكرية لدول المنطقة، لا سيما التدريبات والمناورات العسكرية بقيادة مصرية وبدعم من اليونان و(إسرائيل) وقبرص، يضاف الى ذلك تزايد وجود القوى الدولية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وفرنسا) بحكم أزمات الشرق الأوسط وتداعياتها الدولية، لذلك فإن اثبات الوجود التركي في المنطقة سيعزز من مكانتها الأمنية ويؤكد نظرة تركيا للمنطقة كخط دفاع في مواجهة التهديدات المحتملة، ويعزز من ناحية أخرى نفوذها في حلف شمال الأطلسي بوصفه الدولة الأكثر نفوذاً من بين دول الحلف في المنطقة.

كان لتركيا دور أساسي في العقود الماضية في نقل الغاز الى أوروبا، اذ يقوم خط انابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (تاناب) بنقل الغاز الطبيعي من أذربيجان الى جنوب أوروبا، يضاف الى ذلك خط انابيب التيار الأزرق الذي تحصل تركيا من خلاله على الغاز الروسي، ومشروع نقل الغاز الروسي الى أوروبا عبر الأراضي التركية (السيل التركي الجديد)، وهو مشروع اقتصادي مشترك بين موسكو وأنقرة، يقوم على نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى كل من تركيا

ودول جنوب وشرق أوروبا عبر أنابيب ناقلة تمر من البحر الأسود وعبر الأراضي التركية، ويبلغ الطول الإجمالي للخط ١١٦٠ كيلومتراً[١].

ان الخلافات الأساسية حول العديد من المشاكل المتعلقة بالثروات الطبيعية في مياه شرق المتوسط ناتجة عن رؤية الدول المحيطة بالإقليم وتفسيراتها للقوانين والمعاهدات الدولية التي تحكم وتنظم عمليات التنقيب والاستخراج والاستغلال لتلك الثروات، ويتعلق الكثير منها بأوضاع تاريخية أقرّت لصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

إن العقدة التاريخية التركية التي تأتي كنتيجة لاتفاقية لوزان ١٩٢٣ تتمثل في إعطاء الجزر اليونانية مناطق اقتصادية خاصة بها ومعاملتها بنفس الطريقة التي تعامل بها حدود الدولة الأصلية، مما يعني أن تحصل الجزر اليونانية التي لا يتجاوز بعضها عدّة كيلو مترات على مناطق اقتصادية خالصة تفوق أضعاف ما تحصل عليه تركيا باتجاه شرق المتوسط، وعند تنصيف المسافة بين هذه الجزر والشواطئ التركية تصبح المياه الإقليمية التركية لا تتجاوز كيلو متراً واحداً، ولهذه الأسباب لم توقع تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار ١٩٨٢.

وتنطلق الرؤية التركيّة من الاعتراض على تفسير الدول المحيطة بالإقليم لقانون البحار الخاص بالأمم المتحدة، فما هو هذا القانون وما هي ابرز الاشكالات التي يسببها في بؤرة هذا الصراع؟

اوجد قانون البحار الخاص بالأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ تنظيماً قانونياً لاستغلال الموارد الطبيعية ولتمثيل ملكية الدول للأماكن التي تقع وراء المياه الإقليمية[*] وعلى بعد مئات الكيلومترات عن سواحل الدولة، وهو ما عرف بالمناطق الاقتصادية الخالصة، إذ حددت هذه المناطق بمسافة ٢٠٠ ميل بحري –الميل البحري يساوي ١.٨٥٢ كم– عن سواحل الدولة، وبناءً على مخرجات هذه الاتفاقية فإن للدول حق استغلال ثروات هذه المناطق الاقتصادية الخالصة،

(١)خليل مبروك، "السيل التركي".. حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا، الجزيرة نت، ٧ كانون الأول ٢٠٢٠، في:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/1/7/ (06/07/2020)

(*)يقصد بالمياه الإقليمية المنطقة البحرية المحيطة بالدولة والتي لها حق السيادة المطلقة عليها، وقد حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لعام ١٩٨٢ بمسافة ١٢ ميلاً بحرياً اعتباراً من الساحل، تشمل السيادة على المياه الإقليمية جملة من الحقوق لعل أهمها حق التحكم بالصيد والملاحة واستثمار الثروات الموجودة فيها.

وهذا يشمل بلا شك حق استكشاف النفط والغاز الطبيعي وإنتاجهما، وبالمقابل فلا تملك هذه الدول الحق في التحكم في الملاحة البحرية في هذه المناطق، فلا بد ان تسمح بحرية الملاحة الدولية والتحليق فوق المناطق الاقتصادية، يذكر أن بعض الدول لم تصادق على هذه الاتفاقية، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و(إسرائيل)[١].

وقد اقرت هذه الاتفاقية عام ١٩٨٢ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، وذلك بموجب القرار ٣٠٦٧ ودخلت حيز التنفيذ بعد ان صادقت عليها ٦٠ دولة، أسست هذه الاتفاقية لمجموعة من التشريعات والمبادئ، أبرزها:[٢]

١. حقوق حرية الملاحة.
٢. تعيين الحدود البحرية الإقليمية بـ ١٢ ميلاً بحرياً.
٣. تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بـ ٢٠٠ ميلاً بحرياً.
٤. تعيين قواعد توسيع نطاق حقوق الجرف القاري الى ٣٥٠ ميلاً بحرياً.
٥. انشاء سلطة دولية لقاع البحار.
٦. وضع آليات لحل النزاعات.

فضلاً عن كل ما تقدم من أهمية اقتصادية للمنطقة فإن تركيا تنظر الى الترتيبات الأمنية والمناورات العسكرية الإقليمية الجديدة بعين الريبة والحذر، لا سيما مع مباركة القوى العالمية لهذه التحالفات –مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية– والتي استثنت تركيا من الدخول في أي شراكة إقليمية مع القوى الفاعلة الأخرى المتمثلة بمصر واليونان و(إسرائيل)، كما شكل انسحاب تركيا من المناورات البحرية بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منذ عام ٢٠١٠ واحلال اليونان مكانها واستمرار هذه المناورات في منطقة شرق المتوسط؛ كل ذلك ألجأ تركيا الى زيادة نفوذها العسكري في المنطقة في محاولة لموازنة التهديد القائم والسعي لتقديم قوتها

(١)خالد فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق المتوسط؟**، مصدر سبق ذكره، ص١١.
(٢)اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، في:

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/oceans-and-law-sea/ (06/07/2020)

العسكرية بوصفها مقوماً فاعلاً في أي تسوية إستراتيجية أو اقتصادية قادمة لأزمات هذه المنطقة[١].

نخلص مما تقدم الى وجود أهمية إستراتيجية كبيرة لمنطقة شرق المتوسط نظراً لما تمثله من موقع إستراتيجي متميز ذي أهمية كبيرة على الصعيد الأمني والاقتصادي والتجاري، وقد أدركت القوى الإقليمية والعالمية الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة لا سيما بعد الاكتشافات الأخيرة للثروات الطبيعية هناك، أما بالنسبة لتركيا فهذه الأهمية تبرز بصورة أكبر اذا ما نظرنا الى حاجة السوق التركية للغاز الطبيعي، ذلك فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية والتجارية للمنطقة.

ثانياً: طبيعة السياسة التركية تجاه منطقة شرق المتوسط

ان تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية يتطلب من الباحث النظر اليها على أساس ثلاث مراحل متباينة؛ تتمثل المرحلة الأولى ايمان النخب القيادية في حزب العدالة والتنمية بضرورة تحقيق التعاون والتكامل مع محيطها الإقليمي، لا سيما في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية ومحاولة تقديم سياستها لا على أساس البراغماتية السياسية وانما على قاعدة من القيم والابعاد الحضارية المشتركة[٢].

وفي المرحلة الثانية بدأت تركيا بتعميق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وتزايد استقلالية استراتيجيتها عن التأثيرات الغربية، مما سبب لها عدداً من الانتقادات من جانب المعارضة المحلية ومن جانب حلفائها الغربيين. أما المرحلة الثالثة فهي التي تسير عليها السياسة الخارجية التركية اليوم؛ وهي مرحلة تتسم بالتدخل المباشر في الدول المحيطة، واستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها في سبيل فرض الأمر الواقع على الدول المحيطة بها والتي ترى أنها متفوقة عليها في الجوانب العسكرية، لا سيما مع تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة[٣].

انتهجت السياسة الخارجية التركية منذ عام ٢٠١٥ مبدأ الاعتماد على القوة العسكرية لتأمين مصالحها القومية، وكان لاتباع هذا المبدأ عدّة مخرجات بدت جليّة في شن ثلاث عمليات توغل

(١)عماد قدورة، **السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص٩.

(٢)مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ كانون الأول ٢٠١٣)، ص٣.

(٣)مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي ، مصدر سبق ذكره، ص٤.

عسكري في سوريا، وارسال مقاتلين وامدادات عسكرية الى ليبيا، وتوسيع عملياتها العسكرية في شمال العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ودعمت بشكل مباشر أذربيجان في حربها ضد أرمينيا، ذلك فضلاً عن تواجد عسكري في العديد من البلدان نحو تواجدها العسكري في قطر والبلقان والصومال. أما فيما يتعلق بمنطقة شرق المتوسط فقد حاولت تركيا تقديم نفسها عسكرياً واستعراض قوتها في مياه المتوسط حتى قبل أن ترسل سفن الحفر والتنقيب في المنطقة، في محاولة لإرسال رسالة علنية باستعدادها لتقديم الخيار العسكري كأحد الحلول المتوقعة للنزاعات المتشابكة هناك(١).

حاولت السياسة الخارجية التركية الاستفادة من عدد من المتغيرات الدولية في بناء توجهات سياساتها الخارجية تجاه منطقة شرق المتوسط، فقد كان للأزمات الأوروبية المتتالية تأثير كبير في اضعاف نفوذ الاتحاد الأوروبي في تلك المنطقة؛ ابتداءً من تبعات أزمة الديون الأوروبية وخروج بريطانيا من الاتحاد الى أزمة كورونا وما نتج عنها من انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه وتحويل اهتماماته الى شؤونه الداخلية، قلّص كل ذلك في مجمله الإجراءات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي في مواجهة التوسع التركي في المنطقة، هذا الى جانب امتلاك تركيا لأوراق ضغط كبيرة في مواجهة عقوبات الاتحاد الأوروبي لعل أبرزها ورقة اللاجئين والتهديد بفتح حدودها باتجاه دول الاتحاد الأوروبي(٢).

وهناك ملمح آخر من ملامح طبيعة السياسة التركية تجاه منطقة شرق المتوسط هو انتهاج تركيا لسياسة التهدئة بين حين وآخر، فقد آثرت ان تنهي عام ٢٠٢٠ بمحاولات التهدئة مع الدول ذات الصلة في المنطقة، وكذلك الدول صاحبة التأثير في هذا الملف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، فقد أكدت تركيا على رغبتها في إعادة العلاقات الى مسارها الصحيح مع الاتحاد الأوروبي، كما بدأت بإجراء محادثات مع اليونان في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢١ حول النزاعات

(١)أحمد دياب، التمدُّد التركي في المنطقة: المُحرّكات والقيود والآفاق، مركز الامارات للسياسات، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠، في:
https://epc.ae/ar/topic/turkish-expansion-in-the-region-motives-restrictions-and-prospects (26/09/2021).

(٢)رانيا كريم، تأثير السياسة التركية على الاستقرار المتوسطي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٤ شباط ٢٠٢١، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17074.aspx (26/09/2021)

المتعلقة بين الطرفين، كما تجلّت على لسان سياسييها بعض التصريحات الودية تجاه مصر مصحوبة بتقييد العديد من القنوات الإعلامية المعارضة لمصر في تركيا[١].

المبحث الثاني: سياسة تركيا في شرق المتوسط: الفرص والتحديات

تشكل التجاذبات السياسية في شرق المتوسط إحدى أبرز القضايا التي تشغل اهتمام صانع السياسة الخارجية التركية، ولا نجانب الصواب إن قلنا بأن العديد من التحالفات والتوافقات الإقليمية والدولية التركية تنطلق من رؤية إستراتيجية تركية واضحة لمصالحها في هذه المنطقة، مجندة في سبيل ذلك كل مقومات البلاد السياسية والعسكرية والاقتصادية.

المطلب الأول: فرص السياسة التركية في منطقة شرق المتوسط

أدت العديد من التحديات الدولية المشتركة لتركيا ومصر الى محاولة التقارب السياسي والبعد عن التصريحات المتشنجة لا سيما فيما يتعلق بتصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان تجاه الرئاسة المصرية، في محاولة من الجانبين لنهج سياسة أكثر براغماتية وأكثر عقلانية بما يخدم مصالح الطرفين لا سيما الاقتصادية منها. وتجدر الإشارة الى تأثّر علاقة الدولتين بالإدارة الأمريكية الحالية للرئيس جو بايدن أو حتى العلاقة مع الإدارة السابقة للرئيس دونالد ترامب، فكلا الدولتين تشتركان بالعلاقة الفاترة مع الجانب الأمريكي، ما دفعهم الى البحث عن حلفاء جدد – كالاتحاد الأوروبي وروسيا– لرفد مواقفهما الإقليمية والدولية، لا سيما فيما يتعلق بأزمة سد النهضة للجانب المصري.

دفعت حاجة تركيا الى إيجاد حليف استراتيجي في منطقة شرق المتوسط الى التقرب أكثر باتجاه الحكومة المصرية في محاولة لجني ثمار تحالفها الاستراتيجي مع حكومة الوفاق الليبية، وبذلك فقد استقبلت بتصريحات ودية الموقف المصري الذي احترم حدودها البحرية التي رسمتها مع ليبيا، والسعي لتحويلها إلى تقارب حقيقي قد يفضي إلى علاقة استراتيجية، خصوصاً أن كلا البلدين يشتركان في كثير من التحديات والملفات الاستراتيجية؛ على غرار ملف الطاقة في شرق المتوسط، والملف الليبي، وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار " "إن مراعاة مصر لـ"الجرف

(١)رانيا كريم، مصدر سبق ذكره.

القاري التركي" خلال قيامها بأعمال التنقيب عن الطاقة في شرق البحر المتوسط "يعتبر تطوراً مهماً للغاية".[١]

ولا ينكر وجود اختلافات عميقة بين الجانبين، وعلى عدّة مستويات، في مجملها اختلافات لا يمكن تجاوزها بيسر وسهولة، لن يكون آخرها بطبيعة الحال فرض النفوذ الإقليمي سياسياً واقتصادياً، لكن يمكن تصور اتجاه الجانبين الى هدنة سياسية مؤقتة، وربما تسمح المصالح الاقتصادية المشتركة بتنسيق ثنائي في بعض الملفات، وتكفي الإشارة الى أن المكاسب التي يمكن أن تجنيها مصر من اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية ليست بالقليلة، فهي توفر مساحات كبيرة من مياه البحر المتوسط للاستثمارات المصرية، وتقطع الطريق في ذات الوقت على خط الغاز الإسرائيلي East med المزمع إنشاؤه لتصدير الغاز الى أوروبا، وهو ما يؤثر على مكانة مصر كمنصة إقليمية لتصدير الغاز، هذا الخط الذي تشترك في الترتيب لإنشائه إسرائيل وقبرص والاتحاد الأوروبي ليمتد في المياه العميقة للبحر المتوسط ويصل الى اليونان ثم دول الاتحاد الأوروبي ليكون بديلاً عن الغاز الروسي المصدّر الى أوروبا، وإذا تحول ذلك الخط إلى أمر واقع فإن مصر ستخسر دورها المستقبلي كمنصة إقليمية لتصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، الأمر الذي يوجب على مصر التفكير بجدية لضمان استفادتها من هذا الخط الناقل، فعلى الأقل يجب على مصر ضمان عبوره عبر مياهها الإقليمية في المتوسط لضمان حصولها على عوائد اقتصادية منه، وهو ما ستجنيه من ترسيم حدودها البحرية مع تركيا[٢].

وقد شهدت الأشهر السابقة اتصالات غير مباشرة ورسائل ودية متبادلة بين تركيا ومصر، وهو ما عدّ تمهيدا لتطورات جديدة في المنطقة. وفي الواقع، فإن أول رسالة في هذا الإطار جاءت من الجانب المصري، الذي أعلن مؤخرا أنه سيحترم الجرف القاري الذي تقوم فيه تركيا بأعمال التنقيب عن الغاز والنفط في شرق المتوسط، وهذا ما يعني تخفيف الضغط عن تركيا في هذا الملف لا سيما اذا ما توّج هذا التقارب بتفاهمات رسمية بين الجانبين التركي والمصري.[٣]

---

(١)وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **أبعاد التقارب التركي المصري ومحدداته** (الدوحة: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ٢٠٢١)، ص٦.

(٢)خالد فؤاد، هدنة تكتيكية أمام تحديات مشتركة.. ما وراء التقارب المصري-التركي الحالي؟، عربي بوست، ٠٩ آذار ٢٠٢١، في: https://arabicpost.net/opinions/2021/03/09/ (16/07/2021)

(٣)ياسين اقطاي، تركيا تهدي فرصة لمصر وباقي الأطراف في شرق المتوسط، ١٩ آذار ٢٠٢١، شبكة الجزيرة، في: https://tinyurl.com/r5pscfkn (31/07/2020)

وقد شكلت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا والموقعة في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ أهمية بالغة لتركيا على وجه الخصوص، فوفقاً لهذه الاتفاقية لن يتم الاعتراف بوجود منطقة اقتصادية خالصة للجزر اليونانية قبالة السواحل التركية، مما يعني زيادة المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا من ٤١ الى ١٤٥ كلم^{٢} تتم استعادتها من المنطقة الاقتصادية اليونانية في بحر ايجه والبحر المتوسط، وتجعل مدن مرمريس وفتحية وكاس التركية مقابلة لمدن درنة وطبرق وبردية في ليبيا، مما يسمح برسم الجرف القاري لكلا الدولتين بناءً على مبدأ خط الوسط، وبدون إعارة أهمية للجزر اليونانية لا سيما جزيرة كريت التي تعتمدها اليونان كخط أساس لتحديد مياهها البحرية ومناطقها الاقتصادية، فضلاً عن ذلك فإن هذه الاتفاقية تجعل المرور بها الزامياً لأي خط أنابيب يمر عبر شرق المتوسط الى أوروبا، وهو ما أكده الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بصورة صريحة ومباشرة بقوله: "إن تنفيذ خط أنابيب الغاز الى أوروبا بات بحاجة الى التفاوض مع تركيا".[١]

وبالنسبة لليبيا فإن الاتفاقية تعيد لها حوالي ٣٩ الف كلم^{٢} الى منطقتها الاقتصادية، وهي المساحة التي أعلنت حكومة الوفاق أن اليونان قد استولت عليها مستغلة الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في ليبيا، وهو مكسب وطني تحاول حكومة عبد الحميد الدبيبة الحفاظ عليه، وبإيداع الاتفاقية لدى الأمم المتحدة فإن اليونان لن يكون باستطاعتها استغلال ثروات المنطقة كون المنطقة أصبحت من المناطق المتنازع عليها بموجب قانون البحار، وهو أمر لا يشجع بلا شك شركات التنقيب على ضخ استثماراتها في منطقة توتر. وتشير بعض التقارير الى استفادة مصر من الاتفاقية بعودة حوالى ١٥ الف كلم^{٢} من منطقتها الاقتصادية الخالصة من قبرص واليونان، وهو ما يفسر الموقف المصري المتأرجح من هذه الاتفاقية.[٢][٣]

دشنت زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة في ١٢ نيسان ٢٠٢١ لعهد جديد في العلاقات الليبية التركية، فجميع العلاقات السابقة في عهد رئيس الوزراء السابق فايز السراج كانت توصف عند بعض القوى السياسية الليبية بانها علاقات جهة سياسية فاعلة مع دولة أجنبية، الّا

(١)ياسر هلال، تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية، المدن: جريدة الكترونية مستقلة، ١٨ نيسان ٢٠٢١، في: https://www.almodon.com/arabworld/2021/4/18/ (31/07/2020)

(٢)ياسر هلال، مصدر سبق ذكره.

(٣)علي طه عبدالله، " مصالح تركيا الاقتصادية المعاصرة في ليبيا وأثرها على سياستها الخارجية"، **مجلة الأستاذ للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد١ (بغداد: ٢٠٢٢)، ص ٣٤٨.

أن الزيارة الأخيرة للوفد الليبي والذي يضم ١٤ وزيراً تحمل أبعاداً جديدة للعلاقات الليبية التركية، فهي زيارة لحكومة انتخبها ملتقى الحوار الليبي وتمثل تطلعات جميع القوى السياسية في ليبيا.

تأتي الدلالة الأبرز لهذه الزيارة بأنها تشير الى تمسك ليبيا باتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وهو ما أكده عبدالحميد الدبيبة خلال المؤتمر الصحفي الذي اعقب اللقاء بقوله: "الاتفاقيات الموقعة مع تركيا وخاصة تلك المتعلقة بترسيم الحدود البحرية تقوم على أسس صحيحة وتخدم مصالح بلدينا". ووافقه على ذلك رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بتأكيده على "احترام ليبيا لما تم الاتفاق عليه مع تركيا وأنه ستتم المحافظة على المصالح المشتركة للبلدين خلال فترة عمل المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية".[١]

إن المتتبع للروابط التي تجمع بين تركيا والقوى العالمية يدرك بلا شك حاجة هذه القوى للدور التركي في المنطقة، وعلى الرغم مما يعتري هذه الروابط من البرود في بعض الأحيان الّا أن هذه القوى دائماً ما تنظر الى تركيا بوصفها بوابة لتحقيق مصالحها وأهدافها، فعلاقة تركيا بحلف الناتو أو علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية أو علاقتها بروسيا أو علاقتها بالاتحاد الأوروبي كلها تبين مدى أهمية تركيا في جميع المعادلات الإقليمية والدولية لتلك القوى، وهذا ما يعزز من الموقف التركي في أي أزمة مستقبلية، فصانع القرار التركي يمتلك العديد من الأوراق الرابحة في علاقته مع القوى العالمية.

واذا ما نظرنا الى الفرص التي تملكها تركيا على الجانب العسكري في حال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها بوصفها خياراً مطروحاً لأي سياسة خارجية ناجحة فإن مقومات القوة العسكرية التركية تعد الأبرز على مستوى دول حوض شرق المتوسط، فهي تحتل المرتبة الحادية عشرة عالمياً على مستوى تصنيف قوة الجيوش بحسب موقع Globalfirepower والمرتبة الأولى على مستوى جيوش دول منطقة شرق المتوسط[٢].

(١)ياسر هلال، مصدر سبق ذكره.

(٢)للمزيد حول القوة العسكرية التركية انظر:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey(13/08/2020)

المطلب الثاني: تحديات السياسة التركية في منطقة شرق المتوسط

اولاً: تركيا والتوترات الإقليمية:

عرفت العلاقات التركية تأزماً كبيراً مع العديد من دول المنطقة على مدار السنوات العشر الماضية، ودخلت كطرف فاعل في العديد من الصراعات الإقليمية وفق انتهاج سياسة التدخل في شؤون دول الصراع، لا سيما بلدان الربيع العربي وما نتج عنها من صراعات وحروب أهلية تردد صداها وطالت آثارها المنطقة برمتها، لا بل توسعت لتجد آثارها في قلب القارة الأوروبية.

لقد أدت مخاوف تركيا من خصومها في الشرق الأوسط الى اتباعها سياسة العمل المنفرد في شرق المتوسط، إذ يسعى خصومها التقليديون (قبرص واليونان) والجدد (إسرائيل ومصر) الى تضييق الخناق على مصالحها في هذه المنطقة، وتعتقد القيادة التركية أنها قادرة على إضعاف هذا المحور من خلال تحدي المناطق البحرية المحيطة بحلقته الأضعف –قبرص–، وهو نهج يتماشى مع السياسة الخارجية التركية الحالية التي توصف بقدرتها على التدخل المباشر وفرض الأمر الواقع كما هو الحال في سوريا، أو في العراق فيما يتعلق بمحاربة حزب العمال الكردستاني[١].

فقد تراجعت علاقاتها مع إسرائيل بعد واقعة سفينة مرمرة عام ٢٠١٠، وتوترت كذلك علاقاتها بمصر عقب الإطاحة بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي عام ٢٠١٣ ، ووصفها لاستلام الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة هناك بأنه انقلاب عسكري لا يقوم على شرعية سياسية ديموقراطية، ووصف الرئيس عبد الفتاح السيسي بالطاغية الذي يقتل شعبه، كل ذلك أدى الى استدعاء كلا الطرفين لسفيريهما في الدولة الأخرى وصولاً الى اعتبارهم اشخاصاً غير مرغوب فيهم، واستمر العمل بمستوى تمثيل منخفض طوال الأعوام الثمانية الماضية.

وعلى الرغم من أن تركيا واليونان ينتميان الى حلف الناتو الا ان العلاقة بين الطرفين غالباً ما توصف بالمتوترة، وبلغت نوعاً من الحدة في آذار من عام ٢٠٢١ بسبب أزمة اللاجئين وقرار

(١)سونر چاغاپتاي، لماذا ترفع تركيا الرهان في شرق البحر المتوسط، معهد واشنطن، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، في:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/lmadha-trf-trkya-alrhan-fy-shrq-albhr-almtwst (05/08/2021)

تركيا بفتح الباب أمام آلاف الراغبين في الدخول الى الاتحاد الأوروبي، وتصاعدت الحدّة بعد ارسال تركيا لسفن التنقيب عن مصادر الطاقة في المياه المتنازع عليها في شرق المتوسط.

وتبقى العلاقات التركية القبرصية هي الأكثر تأزماً على الصعيد الإقليمي، وذلك بسبب خلافات تاريخية تعود الى نتائج الحرب العالمية الأولى والتي وصلت ذروتها عام ١٩٧٤ عندما قامت مجموعة من الضباط في الجيش اليوناني بانقلاب عسكري وطالبوا بضم الجزيرة الى اليونان، ما دفع تركيا الى التدخل عسكرياً وبسط سيطرتها على نحو ثلث الجزيرة القبرصية وفرض الأمر الواقع. لتقوم تركيا في عام ١٩٨٣ بإعلان قيام جمهورية شمال قبرص –التي تعترف بها تركيا احادياً– ، لتبوء بعدها جميع المحاولات الرامية لتوحيد شطري قبرص بالفشل[١].

وثمة صراع آخر على المستوى الإقليمي يوصف غالباً بصراع المحاور، إذ كونت تركيا وقطر وحكومة فايز السراج في ليبيا محوراً مناوئاً لسياسات المحور الثاني الذي يضم المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر، ذلك الى جانب محور ثالث يضم ايران وسوريا والحركات المسلحة الشيعية. لتشكل هذه المحاور قيوداً كبيرة على تحركات تركيا في المنطقة.

ثانياً: مشكلة تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة:

هناك عقبتان رئيسيتان تقفان بوجه الاستراتيجية التركية الخاصة بالوصول الى الثروات الطبيعية في شرق المتوسط، وهما مشكلة تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة بالدرجة الاولى والعلاقات المتوترة بين تركيا والدول المطلة على شرق المتوسط بالدرجة الثانية، فتركيا لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وتتنازع مع قبرص في ملكية المناطق البحرية الخالصة والتي ترى قبرص انها تملكها وفقاً لقانون البحار الخاص بالأمم المتحدة، وحجة تركيا في ذلك ان قبرص بوصفها جزيرة فلا يحق لها امتلاك منطقة اقتصادية خالصة، والمشكلة ذاتها تتكرر مع الجزر اليونانية في شرق المتوسط، إذ لا ترى تركيا الحق لليونان بالمطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة لجزر يونانية هناك، وفي ذلك يقول مولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركي في مقابلة له مع صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية، قال: إنه

(١)توماس كوزما، مصدر سبق ذكره.

من "غير المقبول أن تطالب جزيرة كاستيلوريزو الصغيرة، التي تبعد أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من أثينا، بمساحة بحرية تبلغ ٢٠٠ ميل في كل اتجاه[١]".

والملاحظ على جميع الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود البحرية في المنطقة انها دائماً ما تستثني تركيا من الدخول في هذه الاتفاقيات، في إشارة واضحة من هذه الدول لعدم إقرارها بأي حقوق تركيّة في هذه المنطقة. وبالمقابل فقد وقعت تركيا مجموعة من الاتفاقيات لترسيم الحدود البحرية والتي لم تعترف الدول الأخرى بنتائجها، فالصفة الغالبة على جميع اتفاقيات الدول المطلة على شرق المتوسط هو حالة عدم الإجماع على نتائجها.

فقد وقعت قبرص اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع مصر عام ٢٠٠٣، ومع إسرائيل عام ٢٠١٠، ووقعت مصر واليونان اتفاقية بحرية في آب ٢٠٢٠، وفي مقابل ذلك وقعت تركيا اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع جمهورية شمال قبرص التركية عام ٢٠١١، والتي ترى جمهورية شمال قبرص التركية أنها تمتلك بموجبها ٤٤% من المنطقة الاقتصادية وهو الأمر الذي ترفضه قبرص بشكل كلي، ووقعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية اتفاقية لترسيم الحدود البحرية في تشرين الأول ٢٠١٩ وهو ما رفضته مصر واليونان وقبرص.

كان لتركيا نشاط بحري ملحوظ في السنوات الأخيرة في منطقة شرق المتوسط، فقد أرسلت سفناً حربية لمرافقة سفن الحفر التابعة لها أو لمنع السفن التابعة لدول أخرى، في إشارة منها لإمكانية تدخلها عسكرياً في حال اقتضى الأمر لحماية مصالحها في المنطقة، وانها لا تعترف بالحدود البحرية القبرصية، لإيصال رسالة مفادها أن تركيا عازمة على حماية حقوقها ومصالحها في جرفها القاري ومواصلة دعمها للجانب القبرصي التركي.

وكانت عمليات التنقيب التركية في المنطقة قد بدأت عام ٢٠١٧، عندما أطلقت أنقرة سفينة "خير الدين بربروس باشا"، واعترضت سفنها الحربية في شباط ٢٠١٨ سفينة تابعة لشركة "ايني" الإيطالية التي كانت تستكشف حقوق الغاز في مياه قبرصية، وفي أيار ٢٠١٨ اطلقت تركيا سفينة "فاتح" المخصصة للحفر والتنقيب في شرق المتوسط، لتعلن تركيا انتقالها لحقبة جديدة من عملية المسح الى التنقيب.

(١)بناغيوتيس كوباغانيس، "الحقوق" التركية في المتوسط .. هل تستند إلى أسس قانونية؟، موقع DW، ٢١ تموز ٢٠٢٠، في: https://p.dw.com/p/3feHi (10/07/2020)

وفي ١٨ اب ٢٠٢٠ أعلنت تركيا انها السفينة "ياووز" ستبدأ اعمال التنقيب في شرق المتوسط، وسترافها ثلاث سفن أخرى، وطالبت في اشعار للبحارة "نافتكس(*)" بعدم الدخول إلى مجال أعمال سفينتها.

ثالثاً: الموقف الدولي من السياسة التركية تجاه منطقة شرق المتوسط:

مع تصاعد التوتر في شرق المتوسط، فقد اصطفت فرنسا بشكل مباشر مع اليونان ضد تركيا وسط تأييد كبير من دول الاتحاد الأوروبي للموقف اليوناني، ثم جاء الموقف الأمريكي الداعم لقبرص اليونانية ليعطي إشارات شبه نهائية للحكومة التركية بأن الناتو والاتحاد الأوروبي قد حسموا موقفهم بالوقوف إلى جانب اليونان، وهي إشارات دفعت بالفعل تركيا على ما يبدو للتوجه أكثر نحو روسيا.

هذا التوجه يبدو أنه لن يقتصر على المناورات العسكرية المقرر إجراؤها شرق البحر المتوسط، وإنما على توجه أنقرة لتفعيل منظومة إس ٤٠٠ الدفاعية الروسية التي اشترتها أنقرة من موسكو ولكنها أجلت عملية تفعليها وإدخالها الخدمة في الجيش التركي، في محاولة لتجنب وصول الخلافات مع الناتو وأمريكا إلى نقطة الخلاف الدائم، وفي محاولة لتجنب عقوبات أمريكية والحفاظ على علاقات أفضل مع واشنطن(١).

وتسعى روسيا من خلال تواجدها في قلب الصراع في شرق المتوسط الى تحقيق غايتين استراتيجيتين؛ تتمثل الأولى في تحقيق وجود عسكري في مياه البحر الأبيض المتوسط يتيح لها الاتصال بالبحار العالمية –المياه الدافئة–، وهي العقدة الاستراتيجية التي لازمت الدولة الروسية بجميع حقبها سواء القيصرية أو الشيوعية أو روسيا بمسماها الحالي، أما الغاية الثانية لتواجدها في دوامة الصراع هذه فهي الحفاظ على تفوقها في مجال الغاز الطبيعي بوصفها رقماً صعباً في معادلة موجودات الطاقة في المنطقة.

(*)navtex : وهو اختصار لمصطلح (Navigational Telex) أي "التيليكس الملاحي" الذي يُعنى بتنظيم حركة السفن لمنع الحوادث فيما بينها.

(١)إسماعيل جمال، تركيا تقحم روسيا في صراع شرق المتوسط... هل تغير منظومة S400 موازين القوى في المنطقة؟، القدس العربي، ٣ أيلول ٢٠٢٠، في:

https://www.alquds.co.uk/ (13/07/2020)

وعلى الرغم من أن الغاز في شرق البحر المتوسط لا يشكِّل بديلًا عن الغاز الروسي ولا يزاحمه على المدى القريب، إلا أن موسكو تسعى الى ضمان احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها أيضًا في أي مشاريع غاز مكمِّلة أو بديلة بحيث لا يؤثِّر ذلك سلبًا على صادراتها، وهذا هو ما تفعله بالتحديد، فروسيا حاضرة في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز (حالة لبنان: شركة نوفاتيك الروسية) ومن خلال التمويل المالي (حالة قبرص واليونان)، ومن خلال الوجود العسكري والاتفاقات الثنائية (حالة سوريا)[١].

ويتركز النفوذ الروسي بشكل ملحوظ في سوريا بشكل رئيس للحصول على إطلالة على البحري الأبيض المتوسط، ويرجع ذلك الى عقدة إستراتيجية روسية متمثلة في امتلاك منفذ بحري مهم يتيح لها الاتصال بالبحار العالمية –المياه الدافئة–، فروسيا تسعى الى مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة في محاولة لأخذ مكان النفوذ الأمريكي المتناقص في المنطقة، وترى أن لها مصالح حيوية في منطقة شرق المتوسط بما يخدم استراتيجيات الطاقة التي تعد القوة الفعلية للاقتصاد الروسي.

وتنظر الدول الغربية الى التقارب الثنائي بين تركيا وروسيا بعين الحذر والريبة، لا سيما وأن هذا التقارب قد توسع ليشمل عدّة مستويات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية، هذا التقارب المدفوع بفتور العلاقات التركية الأمريكية على عدّة مستويات، بدءاً بعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما وتقديم بلاده للدعم للتنظيمات الكردية المسلحة في سوريا والتي تنظر اليها تركيا بوصفها منظمات إرهابية، مروراً بأزمة عبد الله كولن، ذلك فضلاً عن فشل العديد من صفقات الأسلحة بين الجانبين[٢]، في حين رفعت إدارة ترامب القيود عن تصدير الأسلحة الدفاعية غير الفتاكة الى قبرص والمفروضة من عام ١٩٨٧، وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو: "جمهورية قبرص شريك رئيسي في شرق البحر المتوسط.. ويسعدني أن أعلن أننا نعمل على تعميق تعاوننا الأمني"[٣].

(١)علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، ١٧ آب ٢٠٢٠، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/ (13/07/2020)

(٢)جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة رؤية تركية** (إسطنبول: ٢٠١٨)، ص٣٦.

(٣)أمريكا ترفع حظر السلاح عن قبرص.. وتركيا "خائفة"، العين الإخبارية، ٢ أيلول ٢٠٢٠، في:
https://al-ain.com/article/america-lifts-arms-embargo-cyprus-turkey-warns
(23/07/2020)

ويتسم الموقف الأمريكي تجاه قضايا شرق المتوسط بالتقلب تبعاً للعلاقات الثنائية مع أطراف النزاع، وابتداءً فإن الولايات المتحدة ليست طرفاً في معاهدة قانون البحار الخاصة بالأمم المتحدة، وهي من هذه الناحية تشابه وضع تركيا القانوني، لكن وبسبب التوتر الحاصل في العلاقات الأمريكية– التركية فقد انحازت الإدارة الأمريكية لصالح المواقف القبرصية واليونانية من خلال قانون شراكة الأمن والطاقة في شرق المتوسط، وقد أُقر هذا القانون في الكونجرس برعاية الحزبين الجمهوري والديموقراطي أوائل عام ٢٠١٩، وينص على انشاء مركزاً امريكياً للطاقة لشؤون شرق المتوسط، وتركز الجوانب الأمنية على التعاون مع اليونان وقبرص وإسرائيل، باعتبار اليونان عضو في حلف شمال الأطلسي، وإسرائيل هي أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية من خارج الحلف، وقبرص قد تحولت في السنوات الأخيرة الى شريك مهم للولايات المتحدة الأمريكية بعد ان وقعت معها اتفاقية تعاون امني ثنائي عام ٢٠١٨[١].

تواجه تركيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بتحجيم النفوذ الذي تحاول ان تمارسه الإدارة الامريكية تجاهها، ذلك فضلاً عن المحور المناوئ لتطلعاتها الإقليمية والمكون من اليونان وقبرص و(إسرائيل) وبعض الدول العربية مدعوماً من فرنسا، والذي يعارض كل مشاريعها الاقتصادية في المنطقة لا سيما ما يتعلق بشرق المتوسط[٢].

وفيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة فإن دوله تعاني من مشكلة كبيرة متعلقة بتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ذلك أن روسيا هي المصدر الرئيس للغاز لمعظم دول الاتحاد، وبذلك فهي تسعى الى تنويع مصادر الواردات وطرق التوريد في مسعى واضح لتقليل الاعتمادية الروسية في هذا المجال، ولا تريد دول الاتحاد الأوروبي أن تقع في ذات المشكلة حال سيطرة تركيا على ثروات الغاز في شرق المتوسط. وفي هذا السياق، يسهم غاز شرق المتوسط في تحقيق هذه المعادلة ويخفف من الاعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي لاسيما بالنسبة إلى دول شرق وجنوب أوروبا. ويبدو الاتحاد حاضرًا في المعادلة من خلال بعض الدول مثل قبرص واليونان، ومن خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز، ومن جهة أخرى فإن المنطقة تشكل ورقة

(١)علي حسين باكير، الموقف الأوروبي والأمريكي من النزاع شرق المتوسط، موقع ترك برس، ٣٠ آب ٢٠٢٠، في:
https://www.turkpress.co/node/73754 (13/07/2020)

(٢)وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص٦.

ضغط على الحكومة التركية يستخدمها الاتحاد الأوروبي بوجه الابتزازات التركية المتعلقة بملف اللاجئين[١].

ينقسم الاتحاد الأوروبي تجاه التعامل مع تركيا فيما يتعلق بملف شرق المتوسط، فألمانيا وإسبانيا وإيطاليا تحاول أن تجد حلاً تفاوضياً للموضوع، بينما تسعى اليونان وقبرص الى جعل المواجهة مع تركيا مواجهةً مع الاتحاد الأوروبي ككل، فهذه الدول على دراية بأن لا قدرة لها على مواجهة تركيا منفردة، وقد حظيت بالدعم الفرنسي في ذلك، وهو ما يتوافق والتطلعات الفرنسية في تحقيق نفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة[٢].

وعلى الصعيد الإقليمي فيعد تأسيس "منتدى غاز المتوسط" في شباط ٢٠١٩ ضربة قوية لتطلعات تركيا الإقليمية بعد اشتراك سبع دول في تأسيسه – مصر، وإيطاليا، واليونان، وقبرص، والأردن، (وإسرائيل)– ولم تخفي الإدارة التركية امتعاضها ورفضها لهذا المشروع الذي يلغي تماماً أية حقوق اقتصادية لها في شرق المتوسط، ذلك كله علاوة على مجموعة من المشاريع المشتركة بين مصر واليونان وقبرص (وإسرائيل) التي تستهدف نقل الغاز الى محطات الاسالة في إدكو ودمياط ثم تصديره الى أوروبا[٣].

إذن فتقف في وجه تركيا عدّة تحديات دولية وإقليمية في مساعيها لبسط نفوذها على منطقة شرق المتوسط؛ فعلى الصعيد الدولي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية اعمال التنقيب التركي خرقاً لقواعد القانون الدولي، وكذلك يرى الاتحاد الأوروبي في هذه الاعمال تهديداً لاستقرار المنطقة، وأقر بالفعل جملة من العقوبات على تركيا في تموز ٢٠٢٠، وعلى الرغم من التقارب التركي الروسي الّا ان الأخيرة لا تمثل حليفاً استراتيجياً فعلياً لتركيا في مساعيها المتوسطية مدفوعة بجملة من المصالح الاقتصادية الروسية بهذا الصدد يتمثل أبرزها في بقائها متصدرة للتصنيف الإقليمي في تصدير الغاز الطبيعي الى أوروبا.

(١)علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة، مصدر سبق ذكره.
(٢)علي حسين باكير، الموقف الأوروبي والأمريكي من النزاع شرق المتوسط، مصدر سبق ذكره.
(٣)كرم سعيد، التصعيد التركي في شرق المتوسط.. أهداف متعددة وفرص محدودة، العين الإخبارية، ١٨ آب ٢٠١٩، في:
https://al-ain.com/article/turkey-gas-eastern-mediterranean (16/07/2021)

الخاتمة:

مما تقدم تتضح الأهمية الكبيرة للمنطقة موضوع الدراسة، سواء للقوى الفاعلة على الساحة الدولية أو للدول المطلة عليها، وتتضح هذه الأهمية بصورة أكبر بالنسبة لتركيا، وهي الدولة التي تحاول القيام بأدوار إقليمية فاعلة، إذ تنظر تركيا الى منطقة شرق المتوسط بوصفها ركيزة أساسية في أي تحرك استراتيجي أو تقدم تنموي اقتصادي ممكن أن تحققه.

إن جميع الدول المطلة على منطقة شرق المتوسط تنظر الى هذه المنطقة بذات الأهمية، فهي ترى فيها مجموعة من المشاريع الاقتصادية تنقل اقتصاد بلدانها خطوات كبيرة الى الأمام، وبالنظر الى أهمية الغاز الطبيعي وأهمية أن تدخل الدولة ضمن نادي الدول المصدرة للطاقة فذلك ما أجج مجموعة من الصراعات والتنافس الاقتصادي المحتدم بين القوى الرئيسية هناك.

الاستنتاجات

خلصت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

١. تشكل منطقة شرق المتوسط بؤرة صراع مستمر؛ يدفع ذلك المعطيات التاريخية والقانونية والاقتصادية، التاريخية: الصراع بين تركيا وقبرص واليونان، والقانونية: عدم تصديق بعض الدول المطلّة على شرق المتوسط على قانون البحار، تركيا و(إسرائيل)، والاقتصادية: وجود ثروات كبيرة من مصادر الطاقة في المنطقة.
٢. تركيا هي الدولة الأبرز والأكثر نفوذاً على مستوى الإقليم، وهي تضع نفوذها في شرق المتوسط كحجر أساس في استراتيجيتها الإقليمية.
٣. طرأت العديد من التحولات في الوسائل التي تتبعها تركيا لتحقيق مصالحها في المنطقة، وأبرزها هو التهديد بالقوة العسكرية من أجل بسط نفوذها.
٤. ترى العديد من الدول المطلّة على شرق المتوسط أن بإمكانها مواجهة النفوذ التركي في المنطقة بتشكيل تكتلات اقتصادية وتفاهمات سياسية، أو الضغط على تركيا من خلال القوى الكبرى –الضغط اليوناني والقبرصي عن طريق الاتحاد الأوروبي.

Conclusion:

From the foregoing, the great importance of the region under study becomes clear, whether for the active forces on the international arena or for the countries bordering it, and this importance becomes clearer for Turkey, which is a country that is trying to play effective regional roles at

the regional level, as Turkey considers the eastern Mediterranean region as a main pillar In any strategic move or economic development progress you can achieve.

All the countries bordering the eastern Mediterranean view this region with the same importance, as they see in it a group of economic projects that move the economy of their countries forward great steps, and given the importance of natural gas and the importance of the state entering the club of energy-exporting countries, this is what fueled a group of conflicts And the heated economic competition between the major powers there.

In addition to all of the above, the difficulty of legalizing the maritime borders of countries, the problem of sharing exclusive economic zones, and the failure of some countries to sign the UN Seas Convention; All this led to the existence of great justifications for this region to be a hotbed of conflict between many countries bordering the eastern Mediterranean.

المصادر:

اولاً: الكتب:

١.خالد فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق المتوسط؟** (اسطنبول: الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٢١).

٢.عماد قدورة، **السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

٣.كريم مطر حمزه الزبيدي ونعمة إسماعيل مخلف، **البحر المتوسط والصراعات الإقليمية** (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٨).

٤.مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ كانون الأول ٢٠١٣).

٥.وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **أبعاد التقارب التركي المصري ومحدداته** (الدوحة: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ٢٠٢١).

ثانياً: الدوريات:

٦.اخلاص قاسم نافل، "التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط"، **مجلة دراسات سياسية واستراتيجية**، العدد٤٢ (بغداد: ٢٠٢١).

٧.بشرى عبد الكاظم عبيد، تفعيل دور الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)، **مجلة حمورابي**، العدد ٣٨ (بابل: ٢٠٢١).

٨.جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة رؤية تركية** (إسطنبول: ٢٠١٨).

٩.علي طه عبدالله، " مصالح تركيا الاقتصادية المعاصرة في ليبيا وأثرها على سياستها الخارجية"، **مجلة الأستاذ للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد ١ (بغداد: ٢٠٢٢).

١٠.هاشم كاظم صبحي، "الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر المتوسط – دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة أبحاث ميسان**، العدد١٢ (ميسان:٢٠١٠).

ثالثاً: الانترنت

١١.توماس كوزما، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ١٣ نيسان ٢٠٢٠، في:
https://trendsresearch.org/ar/insight/ (06/07/2020)

١٢.علاء جمعة، التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٠، في:
https://trendsresearch.org/ar/insight/ (01/07/2021)

١٣.إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا، موقع ترك بريس، ١٨ أيار ٢٠١٩، في:
https://www.turkpress.co/node/61207 (01/07/2021)

١٤.خليل مبروك، "السيل التركي".. حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا، الجزيرة نت، ٧ كانون الأول ٢٠٢٠، في:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/1/7/ (06/07/2020)

١٥.اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، في:
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/oceans-and-law-sea/ (06/07/2020)

١٦.أحمد دياب، التمدُّد التركي في المنطقة: المُحرِّكات والقيود والآفاق، مركز الامارات للسياسات، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠، في:
https://epc.ae/ar/topic/turkish-expansion-in-the-region-motives-restrictions-and-prospects (26/09/2021).

١٧.رانيا كريم، تأثير السياسة التركية على الاستقرار المتوسطي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٤ شباط ٢٠٢١، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17074.aspx (26/09/2021)

١٨.خالد فؤاد، هدنة تكتيكية أمام تحديات مشتركة.. ما وراء التقارب المصري–التركي الحالي؟، عربي بوست، ٠٩ آذار ٢٠٢١، في:
https://arabicpost.net/opinions/2021/03/09/ (16/07/2021)

١٩.ياسين اقطاي، تركيا تهدي فرصة لمصر وباقي الأطراف في شرق المتوسط، ١٩ آذار ٢٠٢١، شبكة الجزيرة، في:
https://tinyurl.com/r5pscfkn (31/07/2020)

٢٠.ياسر هلال، تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية، المدن: جريدة الكترونية مستقلة، ١٨ نيسان ٢٠٢١، في:
https://www.almodon.com/arabworld/2021/4/18/ (31/07/2020)

٢١.سونر چاغاپتاي، لماذا ترفع تركيا الرهان في شرق البحر المتوسط، معهد واشنطن، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، في:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/lmadha-trf-trkya-alrhan-fy-shrq-albhr-almtwst (05/08/2021)

٢٢.بناغيوتيس كوباغانيس، "الحقوق" التركية في المتوسط .. هل تستند إلى أسس قانونية؟، موقع DW، ٢١ تموز ٢٠٢٠، في:
https://p.dw.com/p/3feHi (10/07/2020)

٢٣.إسماعيل جمال، تركيا تقحم روسيا في صراع شرق المتوسط... هل تغير منظومة S400 موازين القوى في المنطقة؟، القدس العربي، ٣ أيلول ٢٠٢٠، في:
https://www.alquds.co.uk/ (13/07/2020)

٢٤.علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، ١٧ آب ٢٠٢٠، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/ (13/07/2020)

٢٥.أمريكا ترفع حظر السلاح عن قبرص.. وتركيا "خائفة"، العين الإخبارية، ٢ أيلول ٢٠٢٠، في:
https://al-ain.com/article/america-lifts-arms-embargo-cyprus-turkey-warns (23/07/2020)

٢٦.علي حسين باكير، الموقف الأوروبي والأمريكي من النزاع شرق المتوسط، موقع ترك بريس، ٣٠ آب ٢٠٢٠، في:
https://www.turkpress.co/node/73754 (13/07/2020)

٢٧.كرم سعيد، التصعيد التركي في شرق المتوسط.. أهداف متعددة وفرص محدودة، العين الإخبارية، ١٨ آب ٢٠١٩، في:
https://al-ain.com/article/turkey-gas-eastern-mediterranean (16/07/2021)